لجنة متابعة
قضايا التعليم العربي
The Follow Up Committee on Arab Education
ועדת המעקב לענייני החינוך הערבי

لجنة متابعة قضايا التعليم العربي

التقرير السنوي

2025

التحرير والكتابة : جينيفيف نادو
المراجعة : د. سماح الخطيب أيوب
تنقيح وتحرير لغوي : مهند أبو غوش
التصميم الجرافيكي : حمدان حمدان

المحتويـــات

رســـالة من هـديـل 4
رســـالة من سمـــاح 6

الجزء الأوّل - تقلّص الحيّـز

التنسيق في أوقات الأزمات وتعزيز العدالة البنيويّة خلال الحرب الإقليميّة 9
المؤسّسات التربويّة في ظلّ تصاعد العنف 10
تعزيز الصمود في ظلّ هجمة التشريعات 12
قانون الجمعيّات 13
إغلاق برنامج Access لتعلّم اللغة الإنجليزيّة 14

الجزء الثاني - استجابتـنـا

دمقرطة التمثيل في ظلّ تقلّص الحيّز المدنيّ 16
مأسسة القيادة القاعديّة 17
•مديرو أقسام التّعليم في السلطات المحليّة العربيّة – تعزيز منتدى مديري أقسام التّعليم
وحماية ميزانيات التّعليم ضمن القرار الحكوميّ رقم 550 17
•تعزيز القيادة التشاركيّة للأهالي والهياكل التربويّة الديمقراطيّة 19
•استعادة الحيّز الأكاديميّ 21
تعزيز السياسات من خلال المعرفة والعمل الترافعي 22
•إرساء بنية تحتيّة للمعطيات التربويّة لتحقيق تأثير سياساتي 22
•اللغة بوصفها ذاكرة جماعيّة وهويّة 24
•صياغة الخطاب العام حول التّعليم العربيّ 25
•تعزيز الحق في التّعليم للطلّاب الملازمين للمنزل 27
•جائزة الدكتورة هالة اسبانيولي 27
•في الإعلام 29

طاقم لجنة متابعة قضايا التّعليم العربيّ 30
رســـالة من شـــرف 34

رسالة من هديل

2025 عامٌ من النضال.. عامٌ من الصُّمود

في رَحَى عامٍ هو الأقسى على شعبنا الفلسطينيّ في الداخل، تتراقص فيه نيران الحرب على غزة ولبنان، وتتفشّى آفة العنف المجتمعيّ كالنار في الهشيم، وتتصاعد حملات التضييق على وجودنا وهُويّتنا، يطلّ تقريرنا السنويّ ليؤكّد حقيقةً لا تُردّ : أنّ التّعليم يبقى خندق الدفاع الأوّل عن مستقبل أبنائنا، وعن جذورنا الضاربة في عمق هذه الأرض المباركة.

في عام 2025، واجهنا عواصفَ متلاحقةً وأزماتٍ متشابكةً، أبرزها سياسات عنصريّة استهدفت المعلّمين والطلّاب، وفي مقدّمتها «قانون المعلّمين» الجائر، ذلك القانون الذي منح السلطة حقّ فصل أيّ معلّم تحت ذريعة «دعم الإرهاب»، وهي تهمةٌ فضفاضةٌ لا تُطلَق إلّا على أبناء شعبنا، كأنَّ النبض بالوطن جريمة، وكأنّ التعاطف مع الأطفال جريمة. وفي الجامعات، شهدنا حملات تحريض غير مسبوقة ضدّ طلّابنا وأساتذتنا، وتعرّض العشرات لإجراءات تأديبيّة تعسفيّة. لكنّنا، بفضل شراكاتنا الراسخة، كشفنا زيف هذه الممارسات أمام الرأي العام، ورفعنا صوت الحق في التماساتنا إلى المحاكم، ووقفنا سندا للمتضرّرين حتّى عاد كثيرون إلى مقاعدهم كالنخيل بعد العاصفة.

وفي خضمّ هذه المعركة، لم ننسَ الجرح النازف في خاصرة مجتمعنا : العنف المستشري الذي خطف منا معلّمين وطلّابا. ومن هنا، أطلقنا حملة «عام لإنهاء العنف» في الوسط التّعليميّ، بالشراكة مع لجنة المتابعة العليا ولجنة رؤساء السلطات المحليّة ولجان أوّلياء الأمور، لنحوّل مدارسنا من مسرح للخوف إلى منارات أمان تُشعُّ قيما، ومنارات أمل تعيد للطفل حقّه في الطفولة.

وفي النقب الموحش، حيث تتكسر أحلام آلاف الطلّاب في القرى مسلوبة الاعتراف، هناك حيث تغيب أدنى مقوّمات الحياة الآمنة، ويقطع الأطفال مسافات الخوف والنسيان، كنّا نضغط بكلّ ثقلنا على وزارة التّعليم لتوفير ملاجئ تحميهم من القصف، وطالبنا بأن يُدرج أهلنا في النقب في خطط الطّوارئ، لأنّ حقّ الطفل في الحياة والأمان لا يقبل التقسيم ولا التأجيل.

أما في مجال التّعليم العالي، فقد أسّسنا «التحالف الطّارئ للتعليم العالي» مع شركائنا من منظّمات حقوقيّة وأكاديميين، وكتبنا إلى رؤساء الجامعات رسائل واضحة : حرّيّة التعبير ليست منّة، وإنصاف الطلّاب العرب واجب، والحرم الجامعي ليس حصنا للصمت، بل فضاءً للإبداع والنقد والاختلاف.

وعلى الأرض، واصلنا بناء الإنسان : إذ عزّزنا قدرات مديري أقسام التّربية والتّعليم في السلطات المحليّة، وأطلقنا مشروعا لدعم لجان أوّلياء الأمور في المدن المختلطة، وأعددنا دليلا قانونيّا وحملات توعية وصلت إلى آلاف العائلات، لأنّنا نؤمن أنّ التغيير الحقيقيّ نصنعه بأيدينا، من القاعدة إلى القمّة.

أمام هذا كلّه، أثبتت لجنة متابعة قضايا التّعليم العربيّ أنّها بيت الخبرة الوطنيّ الجامع، والصوت المهنيّ المستقل، والحاضنة الوفيّة لنضالنا من أجل تعليم عربيّ منصف، وعادل، ومتساوٍ، وقادر على استيعاب أحلام أبنائنا وطموحاتهم.

لن نتراجع عن حلمنا في تعزيز هُويّة أبنائنا، وتمكينهم من أدوات المعرفة، وبناء مستقبل يليق بتضحيات الأجداد وآمال الأجيال القادمة. فكما قال شاعرنا : «بالعلم تُفتح الأبواب، وبالعلم تُصنع المعجزات».

كل الشكر لشركائنا في السلطات المحلّيّة، وطواقمنا المخلصة التي لم تدّخر جهدا، ولكلّ معلّم ومعلّمة، ولكلّ ولي أمر، ولكل طالب آمن بأنّ التغيير يبدأ من المدرسة، ومن داخل الصف، ومن نبض الحرف.

معا، نصنع من التّعليم قصّة صمود لا تنتهي.

د. هديل كيّال

رئيسة لجنة متابعة قضايا التّعليم العربيّ

رسالة من سماح

التعليم كتصدٍّ في فضاء ديمقراطي آخذ في الانحسار

يصدر هذا التقرير في مرحلةٍ تاريخيّة معقّدة يمرّ بها مجتمعنا الفلسطينيّ في الداخل، إذ تتقاطع أزمات سياسيّة واجتماعيّة عميقة لافتة، ابتداءً من استمرّار الحرب في المنطقة وتداعياتها، مرورًا بالتصاعد غير المسبوق في العنف والجريمة المنظمة داخل المجتمع العربيّ، ووصولًا إلى ضغوط سياسيّة تمس الحيز المدنيّ والديمقراطي. وفي ظلّ هذا الواقع المعقّد، يظلّ التّعليم واحدًا من الركائز الأساسيّة لصمود مجتمعنا ولقدرة أجياله الصاعدة على بناء مستقبل أكثر عدلًا وكرامة.

خلال عام 2025 واجه التّعليم الجهاز التربويّ في المجتمع العربيّ تحدّيات متزايدة على المستوى السياسيّ والمؤسّساتيّ. فقد شهدنا مبادرات وتشريعات مقلقة، أبرزها ما عُرف بـ"قانون فصل المعلّمين"، الذي منح السلطات صلاحيات إداريّة واسعة لملاحقة الطواقم التربويّة أو فصلهم استنادًا إلى ادعاءات فضفاضة تتعلق بما يسمى "دعم الإرهاب أو التماهي معه"، من دون توفّر مسار قضائيّ عادل. وفي مواجهة هذا القانون فقد قدّمنا، بالشراكة مع مركز عدالة الحقوقيّ والهيئات التمثيليّة كافّة، التماسًا لدى المحكمة العليا، للدفاع عن حقوق المعلّمين والطلّاب وحماية حريّة التعبير وهو قيد المتابعة حتى كتابة هذه السطور.
كما رافقنا تطوير مبادرات تشريعيّة أخرى تهدّد عمل مؤسّسات المجتمع المدنيّ، وتعكس تضييق الحيّز المدنيّ وفرض آليّات رقابة سياسيّة على الحقل التربويّ والحدّ من مساحات الفكر النقديّ.

إلى جانب ذلك، شهد العام تصاعدًا خطيرًا في مستويات العنف والجريمة المنظّمة داخل المجتمع العربيّ، وهو ما أثّر مباشرة على

المدارس والمعلّمين والطلّاب. لم نكتفِ بردات الفعل بوصفنا هيئة تمثيليّة، بل بادرنا إلى إطلاق مشروع مهنيّ للتعاطي مع هذه التحدّيات، لحماية حريّة التعبير عن الرأي والحصانة النفسيّة الفرديّة والجمعيّة في جهاز التّربية والتّعليم، وهذا المشروع قيد التنفيذ المهنيّ في الميدان، إلى جانب بلورة مشروع طلائعيّ يتمثّل في بناء قاعدة بيانات للجنة بوصفها هيئة تمثيليّة مهنيّة لتعزيز القدرة على المتابعة، جمع وتحليل البيانات، ودعم اتّخاذ القرار المبني على مؤشّرات دقيقة لتطوير التّعليم في المجتمع العربيّ.

كما عملنا مع الإدارة السابقة للجنة على تجديد مؤسّساتها وتعزيز بنيتها التمثيليّة والديمقراطيّة، من خلال تفعيل المجلس العام وإطلاق مسار انتخابيّ ديمقراطيّ لرئاسة اللجنة. وقد أسفر ذلك عن انتخاب د. هديل كيّال رئيسةً للجنة، خلفًا لـ د. شرف حسّان، الذي نتوجّه إليه بجزيل الشكر على سنوات طويلة من العطاء والخدمة لمجتمعنا وأجياله الصاعدة.

أشعر بالفخر العميق بفريق العمل المخلص والشراكات القويّة التي بنيناها مع مختلف الجهات في الحقلين التربويّ والمجتمعيّ. ومعًا، سنواصل العمل، بلا كلل، من أجل تطوير نظام تعليميّ شامل ومتوازن يتيح لكلّ طفل أن يحلم ويصنع مستقبله في بيئة توفر له الأمان، والحريّة، والعدالة، والانتماء. نأمل أن نتمكّن، مع طاقم العمل وإدارة اللجنة وشركائنا، من الإسهام بخطوات متواضعة لكنّها ذات معنى، تدعم التّعليم العربيّ وتعزّز قدرته على الصمود أمام التحدّيات وبالرغم منها، وتفتح آفاقًا أوسع أمام أجيالنا القادمة نحو مستقبل أكثر عدلًا وكرامة.

د. سماح الخطيب أيوب

المديرة العامة

لجنة متابعة قضايا التّعليم العربيّ

الجزء
الأوّل

تقلّص الحيّز

الثانويات غير ملزمين
م امتحانات البجروت

التنسيق في أوقات الأزمات وتعزيز العدالة البنيويّة خلال الحرب الإقليميّة

منذ تشرين الأوّل/أكتوبر 2023، أجبرت حرب غزة والتصعيد الإقليمي الجهاز التربويّ الإسرائيليّ على البقاء في حالة طوارئ مطوّلة. وقد كشفت هذه الأزمات مرارًا وتكرارًا عن أوجه الانعدام البنيويّ للمساواة داخل الجهاز التربويّ العربيّ. وفي هذا السياق، خلال الحرب التي استمرّت 12 يوما مع إيران في أواخر حزيران/يونيو، نسّقت لجنة متابعة قضايا التّعليم العربيّ بشكل وثيق مع وزارة التّربية والتّعليم والهيئات التمثيليّة داخل المجتمع العربيّ، لمعالجة التحدّيات التشغيليّة العاجلة وضمان ألا تؤدّي الاستجابات الطّارئة إلى تفاقم التفاوتات القائمة التي تؤثّر على الطّلاب العرب.

لقد تركّزت جهودنا في مجال المناصرة خلال هذه الفترة على ثلاثة محاور رئيسة:

1. **امتحانات البجروت والمساواة في نهاية العام الدراسيّ**

نجحنا في تأمين التعديلات اللازمة على جداول امتحانات البجروت، وعملنا على الدفع نحو تحقيق مساواة فعليّة بين الطلّاب العرب واليهود في أطر التخرّج، بما يضمن أن تحافظ الترتيبات الطّارئة على شروط منصفة للطلّاب العرب الذين يستكملون تعليمهم الثانوي.

2. **حماية المدارس والاستعداد لحالات الطّوارئ**

سلّطت الحرب الإقليميّة منذ تشرين الأوّل/أكتوبر 2023 الضوء على أوجه انعدام المساواة البنيويّة في المدارس العربيّة فيما يتعلّق ببنى الحماية. ومنذ ذلك الحين، أثرنا مخاوف بشأن الفجوات في الملاجئ، وتخطيط السلامة، وتخصيص الموارد في البلدات العربيّة، وقد أظهرت حرب حزيران/يونيو مرّة أخرى أنّ مستوى الجهوزيّة في الجهاز التربويّ لا يزال غير متكافئ.

3. **الفجوات الرقميّة والتعلّم عن بُعد**

كشفت ترتيبات التعلّم عن بُعد في حالات الطّوارئ بدورها عن استمرار أوجه انعدام المساواة الرقميّة. إذ أعادت إجراءات الوزارة

لتخصيص الحواسيب للطلّاب الذين تم إجلاؤهم إنتاج العديد من الفجوات البنيويّة التي جرى رصدها منذ تشرين الأوّل/أكتوبر 2023، ما أدّى إلى إقصاء غير متناسب للطلّاب العرب. وتعكس هذه الأنماط الفجوة الرقميّة المستمرّة منذ اندلاع الحرب، والتي لم تُعالج بعد بصورة منهجيّة.

في أعقاب تدخّلنا، وافقت وزارة التّربية والتّعليم على توزيع استبانة مسح على مستوى الدولة على مديري المدارس العربيّة. ونعمل حاليًا بالتعاون مع مؤسّسات شريكة على تحليل المعطيات. ويكمن هدفنا في تطوير إطار مخصّص للتعلّم عن بُعد في حالات الطّوارئ، ملائم للمدارس العربيّة.

المؤسّسات التربويّة في ظلّ تصاعد العنف

شهد عام 2025 ارتفاعًا غير مسبوق في معدّلات الجريمة والعنف داخل المجتمع العربيّ، إذ بلغت نسب جرائم القتل مستويات قياسيّة. وواجهت البلدات العربيّة عمليّات متكرّرة من إطلاق النار، وعمليّات ابتزاز، وأعمال عنف في وضح النهار، فيما امتدّت الحوادث إلى ساحات المدارس، ما أدّى إلى انحسار الإحساس بالأمان وتعميق الصدمة لدى الطلّاب والمعلّمين وأوّلياء الأمور.

مدرسة «أمجاد» الثانوية للعلوم والتكنولوجيا في كفرقرع

وقد تحوّلت هذه الأزمة إلى تحدٍّ مركزي وملحّ أمام لجنة متابعة قضايا التّعليم العربيّ. وعلى الرغم من غياب تمويل مخصّص، عملنا بشكل متواصل على إدماج هذه القضيّة ضمن عملنا الترافعيّ والتربويّ. وبالتعاون مع وحدة مكافحة الجريمة التابعة لمجلس رؤساء السلطات المحليّة العربيّة، طرحنا القضيّة في الأطر الترافعيّة، وشاركنا في نقاشات السياسات، ودعونا وزارة التّربية والتّعليم إلى اعتماد برنامج تجريبيّ وتوسيع الخدمات النفسيّة والاجتماعيّة في المدارس العربيّة.

في تشرين الأوّل/أكتوبر، قُتل حارس أمن بالرصاص خارج مدرسة ابتدائيّة في كفرياسيف في أثناء وصول الطلّاب. وقد أصدرنا بيانًا أدنّا فيه الهجوم، وعبّرنا عن تضامننا مع المتضرّرين، وحذّرنا من أنّ مثل هذه الحوادث تعكس تآكل مكانة المدارس بوصفها مساحات محميّة. وبعد أيام، قُتل الطالب محمد مرزوق بإطلاق نار داخل حرم مدرسة في كفر قرع، في حادثة غير مسبوقة ومقلقة للغاية. وقد نعينا المغدور وأكّدنا أنّ هذه المأساة تعكس التصعيد الأوسع للعنف الذي يتسلّل إلى البيئات التربويّة.

كما دعونا مرارًا إلى اتخاذ خطوات عمليّة، بما في ذلك توسيع نطاق الدعم النفسيّ المقدّم، وتعزيز الوقاية والتدخّل المبكّر، وتشديد إجراءات حماية المدارس. إنّ أمن المسيرة التربويّة سيظلّ عرضة للخطر من دون توفّر خطّة طوارئ وطنيّة شاملة ومزوّدة بالموارد اللازمة.

واستجابة لذلك، عملت لجنة متابعة قضايا التّعليم العربيّ على مستويين:

العمل الترافعي العام: المطالبة باستراتيجيّة قطرية ممولة بالكامل لمعالجة تأثير العنف على الطلّاب والعائلات والعاملين في الجهاز التربويّ.

التدخّل المهنيّ: تطوير دليل عمليّ نفسيّ اجتماعيّ لدعم المعلّمين والعائلات في ظلّ غياب استجابة مؤسسيّة كافية.

كما أنّنا نواصل الدعوة إلى اعتماد خطّة قُطريّة عاجلة وخاضعة للمساءلة لمعالجة العنف في المدارس العربيّة. إنّ حماية حياة الطلّاب ورفاههم مسؤوليّة أساسيّة لا تحتمل التأجيل.

تعزيز الصمود في ظلّ هجمة التشريعات

في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، سنّ الكنيست تشريعًا يجيز للمدير العام لوزارة التّربية والتّعليم إقالة المعلّمين أو تعليق عملهم أو سحب تراخيصهم، استنادًا إلى ادعاءات بـ«التماهي مع «المنظّمات المصنّفة كإرهابيّة أو «دعم» عملها، وذلك من دون إجراءات جنائيّة أو اشتراط الإدانة القضائيّة. وبالإضافة إلى ذلك، يمنح القانون وزير التّربية والتّعليم صلاحيّة سحب التمويل من مؤسّسات تعليميّة إذا تبيّن، وفق تقديره، وجود تمظهرات لهذا «الدعم» داخل المؤسسة. ويمنح هذا التشريع صلاحيات إداريّة واسعة تستند إلى مصطلحات غير محدّدة بدقّة، ويؤدّي إلى تركيز قدر كبير من السلطة داخل المكاتب السياسيّة في الوزارة.

بالشراكة مع مركز عدالة وجهات أخرى، قدّمت لجنة متابعة قضايا التّعليم العربيّ التماسًا إلى المحكمة العليا لإلغاء القانون، استنادًا إلى كونه غير دستوريّ، وينطوي على تمييز، ويهدف إلى قمع حريّة التعبير. وأكّدنا أنّ المعايير المبهمة التي يقوم عليها القانون، وغياب الرقابة القضائيّة، والأثر الرادع الفوريّ الذي يُحدثه، تحوّل الجهاز التربويّ إلى حيّز للسيطرة السياسيّة، بما يمسّ بالحقّ في حريّة التعبير، والحقّ في العمل، والحقّ في التّعليم. وخلال العام، تابعنا تطوّرات القضيّة وانتظرنا ردّ الدولة، الذي جرى تمديده مرارًا. وبعد

دعوة إلى ندوة حوارية، جامعة تل أبيب

أن كان من المقرّر عقد جلسة في شباط/فبراير، عُقدت الجلسة أخيرًا في كانون الأوّل/ديسمبر، إذ أثارت المحكمة العليا تساؤلات دستوريّة جديّة تتعلّق بمبدأ التناسب وآليّات الرقابة. وأصدرت المحكمة أمرًا مشروطًا يُلزم الدولة بتقديم مبرّرات لعدم إلغاء القانون، ما يشكّل محطّة مفصليّة في مسار الطعن القانونيّ المتواصل.

وفي أعقاب سنّ القانون، نفّذنا جهودًا ترافعيّة متواصلة، شملت إصدار بيانات علنيّة عدّة، والتعاون مع شركاء، والمشاركة في حلقات نقاش. وفي تشرين الأوّل/أكتوبر 2025، أطلقنا مبادرة «التصدّي لانتهاكات حريّة التعبير في الجهاز التربويّ العربيّ في البلاد». ويشكّل هذا المشروع تدخّلًا مؤسّسيًا استراتيجيًّا يهدف إلى تعزيز الوعي،

والجهوزيّة، والصمود لدى الفاعلين في الجهاز التربويّ العربيّ في مواجهة التشريعات والسياسات التقييديّة والمناهضة للديمقراطيّة.

قانون الجمعيّات

(تعديل – التبرعات من كيانات سياسية أجنبيّة)

يستهدف مشروع القانون الحالي منظّمات المجتمع المدنيّ التي تتلقّى تمويلًا من دول أجنبيّة، من خلال فرض ضريبة بنسبة 23% عليها، ما لم توقّع على «تصريح ولاء» تلتزم بموجبه بالامتناع عن النشاط السياسيّ وعن انتقاد الحكومة. كما ينصّ مشروع القانون

على حظر تنظيم هذه المنظّمات لفعاليّات سياسيّة عامّة، أو مشاركتها في مظاهرات، أو انخراطها في العمل الترافعي العلني خلال فترات الانتخابات، أو ممارسة الضغط داخل الكنيست. إضافة إلى ذلك، سيُطلب من المنظّمات التي تتلقّى تمويلًا من دول أجنبيّة دفع رسوم قضائيّة أعلى عند التوجه إلى المحكمة العليا.

ويحذّر النقّاد من أنّ المقترح يستهدف بشكل غير متناسب منظّمات حقوق الإنسان والجهات الرقابيّة، ويهدّد حريّة التنظيم، ويقيّد الوصول إلى المراجعة القضائيّة، ويقوّض استقلاليّة الجهات الترافعيّة. وتتابع لجنة متابعة قضايا التّعليم العربيّ التطوّرات عن كثب، وتشارك في جلسات تنسيق وإحاطة لتقييم التداعيات القانونيّة، وتوضيح الحقوق، وتطوير استراتيجيّات ملائمة لحماية الحيّز المدنيّ.

واستجابة لهذه التطوّرات، كثّفنا انخراطنا في المبادرات الجماعيّة للمجتمع المدنيّ. وقد انضمّت لجنة متابعة قضايا التّعليم العربيّ إلى «الشبكة»، وهي ائتلاف يضمّ منظّمات من المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ، ويعمل على تقييم تداعيات تقلّص الحيّز الديمقراطيّ في إسرائيل وتنسيق الاستجابات الجماعيّة. وفي هذا الإطار، صادقنا على بيان مشترك أعدّه مركز عدالة، وقدّمناه إلى لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست قبيل المداولات بشأن التعديل

المقترح على قانون الجمعيّات.

ومنذ عام 2024، ومع التدهور المتسارع في البيئة السياسيّة وازدياد الضغوط على منظّمات المجتمع المدنيّ، كثّفت «الشبكة» من وتيرة التنسيق وأنشطتها، وأصبحت المنصّة المركزيّة للتشاور الدوريّ والعمل المنسّق في القضايا التي تؤثّر على المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ، بما في ذلك مشروع قانون الجمعيّات، وتقليصات الميزانيّة المرتبطة بقرار الحكومة 550، وغيرها من التطورات المحوريّة التي تمسّ بالأقليّة الفلسطينيّة في إسرائيل.

إغلاق برنامج Access لتعلّم اللغة الإنجليزيّة

في عام 2025، اضطّرت لجنة متابعة قضايا التّعليم العربيّ إلى إغلاق برنامج Access لتعلّم اللغة الإنجليزيّة، الممول من السفارة الأمريكيّة، وذلك في ضوء تغييرات في السياسات التي اعتمدتها الإدارة الأمريكيّة، والتي شملت تعليق برامج التنوّع والعدالة والشمول (DEI). وقد طُلب من مزوّدي الخدمات الخارجيين الالتزام رسميًا بالامتناع عن تنفيذ أنشطة مرتبطة بهذه البرامج. وبالنسبة لجمعيّتنا، التي تتمثّل مهمّتها الأساسيّة في تعزيز المساواة، والعدالة، والحقوق الجماعيّة للأقليّة العربيّة في إسرائيل، لم يكن من الممكن قبول مثل هذا الالتزام لا أخلاقيًّا ولا مؤسّسيًّا.

إنّ الموافقة على هذه الشروط كانت لتتعارض مع مبادئنا الأساسيّة، وتقوّض مسؤوليتنا كهيئة تمثيليّة في تعزيز تكافؤ الفرص في التّعليم والتصدّي للتمييز البنيويّ. وعلى الرغم من أنّ البرنامج أتاح فرصًا مهمّة للطلّاب، لم يكن بوسع لجنة متابعة قضايا التّعليم العربيّ قبول شروط تفرض علينا الابتعاد عن القيم الجوهريّة للمساواة والشمول التي يقوم عليها عملنا.

نحن نقدّر الاحترافيّة التي أبداها المعلّمون والموظفون الذين نفّذوا البرنامج على مرّ السنين، وكذلك علاقة العمل البناءة التي حافظنا عليها مع ممثّلي السفارة الأمريكيّة.

الجزء الثاني

استجابتنا

دمقرطة التمثيل في ظلّ تقلّص الحيّز المدنيّ

في عام 2025، وفي ظلّ ظروف مدنيّة وسياسيّة آخذة في التقييد داخل إسرائيل، أوْلت لجنة متابعة قضايا التّعليم العربيّ أوْلويّة لتجديد ودمقرطة مؤسّساتها التمثيليّة باعتبار ذلك استجابة استراتيجيّة مركزيّة.

وبموجب الأنظمة الداخليّة، أجرينا تحديثًا شاملًا للجمعيّة العامّة، وهي الهيئة التمثيليّة العليا في اللجنة والمسؤولة عن تحديد الاستراتيجيّة التنظيميّة. وتضمّ الجمعيّة 92 ممثلًا يعكسون تنوّع القيادات التربويّة العربيّة. ولإعادة ترسيخ الشرعيّة التمثيليّة الكاملة للجمعيّة، جرى فحص العضويّة والتحقق من المشاركة الفاعلة من خلال تواصل مباشر. وقد شارك 60 عضوًا في اجتماع الجمعيّة العامة الذي عُقد في نيسان/أبريل، ما شكّل إعادة تفعيل مهمة لإطار الحوكمة الجماعيّة في اللجنة.

وخلال الاجتماع، قدّم الرئيس المنتهية ولايته، الدكتور شرف حسّان، استعراضًا شاملًا لفترة ولايته بين عامي 2018 و2025،

لقاء المجلس العام

وأطلق رسميًا عمليّة انتقال قيادي ديمقراطي من خلال فتح باب الترشيح وتحديد موعد للانتخابات. وقد أسفرت الانتخابات التي أُجريت في أيلول/سبتمبر عن تعيين الدكتورة هديل كيّال رئيسة للجنة.

وبالتوازي مع ذلك، أطلقت لجنة متابعة قضايا التّعليم العربيّ مسارًا للتفكير التنظيميّ والتطوير الاستراتيجيّ، بهدف تعزيز الحوكمة الداخليّة، وتحسين وضوح الرؤية الاستراتيجيّة، وضمان

الدكتورة سماح الخطيب أيوب، مديرة لجنة متابعة قضايا التعليم العربيوالدكتورة هديل كيال، رئيسة لجنة متابعة قضايا التعليم العربي المنتخبة

الاستدامة على المدى الطويل. وستتناول هذه المراجعة إجراء تعديلات على الاستراتيجيّات والبرامج استجابةً للواقع السياسيّ الجديد في أعقاب الحرب، والتحوّل الكبير نحو اليمين في سياسات الحكومة، وتصاعد أزمة العنف والجريمة داخل المجتمع العربيّ في إسرائيل.

مأسسة القيادة القاعديّة

مديرو أقسام التّعليم في السلطات المحليّة العربيّة – تعزيز منتدى مديري أقسام التّعليم وحماية ميزانيات التّعليم ضمن القرار الحكوميّ رقم 550

لقد أرست عمليّات المسح الإقليميّ والمشاورات المهنيّة التي أُجريت في عام 2024 الأساس لخطّة العمل السنويّة الأولى المُنظّمة للمنتدى. وفي إطار هذه الخطّة، قمنا بتوظيف محلّلة بيانات لفحص تنفيذ ميزانيات التّعليم ضمن القرار الحكوميّ رقم 550. وقد أدّت محدوديّة الشفافيّة إلى تأخير كبير في الوصول إلى المعطيات، كما بقيت طلبات حريّة المعلومات دون رد. وبناءً عليه، استخدمنا مصادر بيانات بديلة لإعداد وثيقة بنية تحتيّة أوّليّة تحلّل ثلاث بنود ذات أولويّة في القرار الحكوميّ رقم 550، كانت قد

حُـدّدت مسبقًـا مـن قبـل مديـري أقسـام التّعليم.

في تموز/يوليـو تـم استكمـال صياغـة ورقة عـرض تحليـل المعطيات، وشـكّلت أساسًـا للقـاء طاولـة مستديـرة عُقـد في آب/أغسـطس بالتعـاون مـع مركـز مسـاواة واللجنـة القطريـة لرؤسـاء السـلطات المحليّـة العربيّـة، واستضافته بلديّة سـخنين. وقد شـارك في اللقاء، الـذي كان بدعـوة خاصـة، 50 ممـثلًا عـن اللجنـة القطريّـة لأوّليـاء أمـور الـطلّاب العـرب، ومديـري أقسـام التّعليـم والشـباب، واتحـادات مهنيّـة ذات صلـة، ووزارة التّربيـة والتّعليـم.

وخلال هـذا اللقـاء، دعـا المشـاركون الـوزارة إلى اعتمـاد آليّـات رصـد مُنظّمـة، وإجـراءات متابعة دوريّـة، وأدوات تقييم شـفافة لتنفيذ القرار الحكومـيّ رقـم 550. وأكّـدوا ضرورة تطبيـق بنـود القـرار استنـادًا إلى أثـر قابـل للقيـاس على الواقـع التربـويّ في المجتمع العـربيّ. وفي اليوم التـالي، نشر مكتـب العالِـم الرئيسي في وزارة التّربيـة والتّعليم مناقصة لتقديـم خدمات استشـاريّة تهدف إلى رسـم خريطـة للمعرفة القائمة حـول التّعليـم العـربيّ، تمهيـدًا لإعداد الخطـة الخمسيّـة القادمة، في خطـوة تُعـدّ مهمـة على صعيد تطويـر السيـاق المعرفيّ.

على مـدار العـام، حافظـت لجنـة متابعـة قضايـا التّعليم العـربيّ على دورهـا الفاعـل في إطـار ائتلافـات أوسـع تُـعنى بسياسـات التّعليـم في المجتمـع العـربيّ، لا سيّمـا فيما يتعلّق بحمايـة وتحليل مخصّصات التّعليـم ضمـن القـرار الحكومـيّ رقـم 550. وقـد أسـهمت اللجنة، في إطـار الجهـود الترافعيّـة المشتركـة، في إعـداد ورقـة سياسـات تناولـت مقترحـات تحويـل مخصّصـات القـرار الحكومـيّ رقـم 550 بعيـدًا عـن مجـال التّعليـم، مسـلّطة الضـوء على المخاطـر الكبيرة التي قد تترتّـب على مثـل هـذه التحـويلات بالنسبـة للتطويـر التربـويّ على المـدى الطويـل في البلـدات العربيّـة.

الطاولة المستديرة سخنين

تـــعزيز القيـادة التشـاركيّة للأهــالي والهيـاكل التربويّـة الـــديمقراطيّة

خلال عـام 2025، ركّـزت لجنـة متابعـة قضايـا التّعليـم العـربيّ على ترسـيخ وتوسـيع هياكل تمثيل الأهـالي في التّعليم العـربيّ. وقد استند هـذا الجهـد إلى البنيـة المهنيـة والقانونيّة التي جـرى تطويرها في عام 2024، مـن خلال دليـل قانونيّ شـامل أوضح صلاحيّـات لجان أوّلياء الأمـور، ومجـالات عملهـا، وإمكاناتهـا الاسـتراتيجيّـة. وقـد شـكّل هـذا الدليـل أداة لإطلاع الأهـالي وتمكينهـم مـن العمـل بشـكل جماعـيّ ضمـن أطـر ديمقراطيّـة رسـميّة.

وهكـذا، عملنـا في خمـس مـدن مختلطـة مستهدفـة، بالتعـاون مـع تسـع مـدارس، وثلاث منظّمـات مجتمـع مـدني، ومجموعـتين مـن الناشـطين، ونفّذنـا 18 ورشـة عمـل، وجلسـة قطريّـة عبر الإنترنـت، وورشـات مركّـزة مـع شركاء مـن المجتمـع المـدنيّ. وقد أظهـر المشروع أنّ تزويـد الأهـالي بـأدوات مهنيّـة ووضوح قانـوني يسـهّل الانتقال من

اجتماع أولياء الأمور في عيلوط، مدرسة البيان الابتدائية

اجتماع أولياء الأمور في عكا، مدرسة المنارة الابتدائية

اجتماع أولياء الأمور في عكا، جمعية النساء العكيات

مشاركة تفاعليّة آنيّة إلى قيادة منظّمة وجماعيّة.

وقد تجلّى ذلك بشكل خاص في حيفا، إذ تطوّر التعاون بين لجان أوّلياء الأمور المحليّة إلى مبادرة منسّقة على المستوى البلدي. وحدّد الأهالي عوائق بنيويّة تعيق الوصول المتكافئ للطلّاب العرب إلى مسارات الرياضيات والعلوم المتقدمة، وبفضل عمل منظّم، تقدّموا بالتماس إداري بالتعاون مع مركز عدالة، وانضمّت لجنة متابعة قضايا التّعليم العربيّ إليه بصفتها هيئة تمثيليّة. وفي أعقاب جلسة في المحكمة والتزامات رسميّة من البلديّة ووزارة التّربية والتّعليم، سُحب الالتماس، فيما يعكس نتيجة سياساتيّة ملموسة، ويُظهر فعاليّة تمثيل الأهالي المنظّم ضمن القنوات القانونيّة الديمقراطيّة.

أثارت هذه المبادرة اهتمامًا قطريًّا واسعًا، إذ توجّه قادة تربويّون من سلطات محليّة إضافيّة لطلب دعم لجنة متابعة قضايا التّعليم العربيّ في إنشاء أو تعزيز لجان أوّلياء الأمور. وفي كانون الأوّل/ ديسمبر، دعا مدير قسم التّعليم في بلدة المشهد مديري المدارس إلى ورشة عمل قادتها اللجنة حول تطوير لجان أوّلياء الأمور، في خطوة نحو إدماج تمثيل الأهالي ضمن إدارة الجهاز التربويّ بشكل رسميّ. وعلى الرغم من أن محدوديّة الموارد حالت دون الاستجابة الكاملة، فقد أبرز هذا الطلب أهميّة الأطر المنظمة للأهالي في تعزيز حوكمة تربويّة خاضعة للمساءلة.

هذا، وقد عقدت لجنة متابعة قضايا التّعليم العربيّ اجتماعات تنسيقيّة مع اللجنة القطريّة لأوّلياء أمور الطلّاب العرب وقسم المجتمع العربيّ في وزارة التّربية والتّعليم من أجل المضيّ قُدمًا في هذا المسار. وقد أسهمت هذه الجهود في تكييف الاستراتيجيّات، وتعزيز التعاون، ودفع توسيع لجان أوّلياء الأمور، إلى جانب معالجة

تحدّيات ملحّة مثل تصاعد العنف، وتعزيز دور هذه اللجان كجهات وسيطة ديمقراطيّة ذات شرعيّة.

استعادة الحيّز الأكاديميّ

في مطلع عام 2025، توجّهت مجموعة من المحاضرين العرب إلى لجنة متابعة قضايا التّعليم العربيّ لطلب دعمها في تنظيم أنفسهم

اللقاء التأسيسي لمنتدى المحاضرين الفلسطينيين في المعاهد العليا في إسرائيل، مكاتب حاسوب عرعرة

بشكل جماعيّ وتنسيق العمل حول القضايا التي تؤثر على الحيّز الأكاديميّ. وانطلاقًا من إدراك الأهميّة الاستراتيجيّة لهذه المبادرة، عقدت اللجنة لقاءً مع مجموعة أساسيّة لبحث إمكانيّة إنشاء منتدى مهنيّ للمحاضرين العرب.

تركّزت النقاشات على توضيح أهداف المنتدى ونطاق عمله، إذ جرى تحديد خطوات عمليّة لتطوير مبادرة منظّمة ومستدامة، مع التركيز الخاص على تحديد القيمة المضافة للمنتدى ضمن المشهد الأكاديميّ القائم، وإمكاناته في الإسهام في صياغة خطاب مهنيّ موجّه نحو السياسات.

ووصولًا إلى هدف توسيع دائرة المشاركة، جرى عقد لقاء عام في كانون الأوّل/ديسمبر، شارك فيه خمسون محاضرًا إلى جانب الطاقم المهنيّ للجنة. وانتهى اللقاء بخطوات متابعة ملموسة نحو مأسسة المنتدى، ما يشكّل المرحلة الأولى في إنشاء إطار جماعي للمحاضرين العرب. ويهدف هذا الإطار الناشئ إلى تعزيز التضامن المهنيّ، وتعميق التحليل المشترك، ووضع الأساس لعمل منسّق موجّه نحو السياسات في المستقبل.

إنّنا نتشرّف بالعمل كهيئة تمثيليّة لهذا الإطار الجماعيّ الناشئ.

تعزيز السياسات من خلال المعرفة والعمل الترافعيّ

إرســـاء بنية تحتيّة للمعطيات التربويّة لتحقيق تأثير سياساتيّ

في عام 2025، دفعت لجنة متابعة قضايا التّعليم العربيّ مبادرة تنظيميّة محوريّة لتطوير عملها المهنيّ، وذلك من خلال إنشاء قاعدة بيانات تربويّة منظّمة ولوحة تحليليّة. وقد تمثّل الهدف في تعزيز قدرتنا على جمع المعطيات التربويّة وإدارتها وتحليلها ومشاركتها بصورة منهجيّة ودقيقة، بما يتيح تحويل المعلومات المجزأة إلى أدوات سياساتيّة استراتيجيّة.

وباشرت اللجنة هذا المسار من خلال إعداد تقرير تحليليّ مستقل تناول ثلاثة مؤشّرات أداء مركزيّة مرتبطة بتنفيذ القرار الحكوميّ رقم 550 : نسبة الفجوة في معدّلات التسرّب الظاهر؛ وفي معدّلات الاستحقاق لشهادة البجروت (معدّلات استيفاء شروط الحصول على الشهادة الرسميّة)؛ وفي معدّلات الحصول على شهادة بجروت ذات جودة عالية. وقد قارنت الدراسة بين الاتجاهات في الجهاز التربويّ العربيّ ونظيره اليهودي، وكذلك بين الفجوات داخل البلدات العربيّة المشاركة في القرار الحكوميّ رقم 550. وعلى الرغم من محدوديّة المعطيات ونقصها، برزت اتجاهات عدّة ذات دلالة:

- **التسرّب من مقاعد الدراسة:** في البلدات المشمولة ضمن

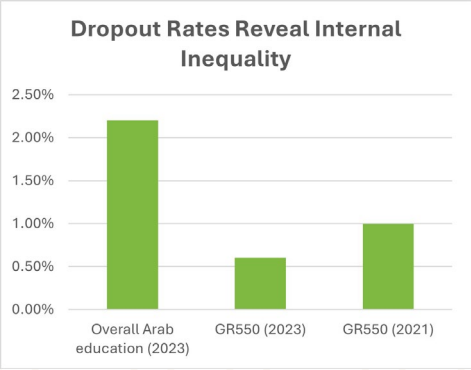

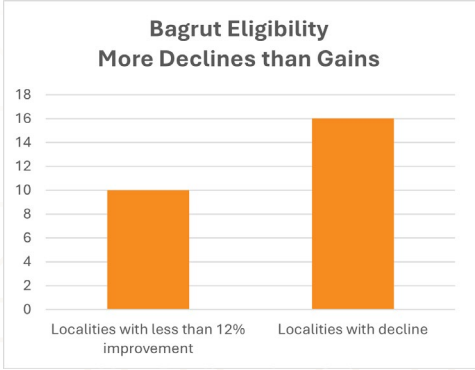

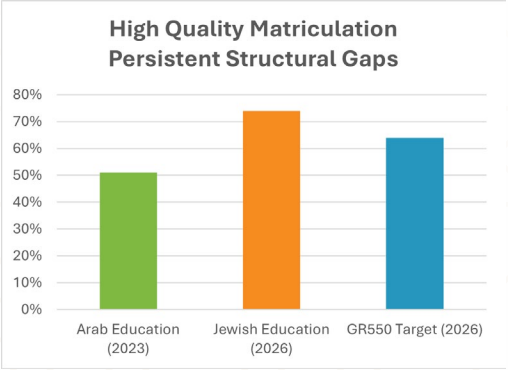

القرار الحكوميّ رقم 550، انخفضت المعدّلات من 1% في عام 2021 إلى 0.6% في عام 2023. ومع ذلك، بقي المعدّل العام في الجهاز التربويّ العربيّ ثابتًا عند 2.2%، ما يشير إلى اتساع الفجوة بين البلدات العربيّة المشاركة وغير المشاركة.

- **الاستحقاق لشهادة البجروت:** في حين سجّلت عشر بلدات تحسنًا تجاوز 12% في معدّلات الاستحقاق، شهدت ست عشرة بلدة تراجعًا في هذه المعدّلات.
- **بجروت ذات جودة عالية:** على الرغم من أنّ الحكومة حدّدت هدفًا يبلغ 64% من الاستحقاق بحلول عام 2026، بلغت النسبة 51% في عام 2023، مقارنة بـ74% في الجهاز التربويّ اليهوديّ. وفي ست عشرة سلطة محليّة عربيّة، تراجعت معدّلات الاستحقاق، كما غابت المعطيات عن 25 من أصل 97 بلدة مشاركة. إضافة إلى ذلك، لم تُنشر معطيات محدّثة حول الاستحقاق للبجروت ذات الجودة العالية منذ عام 2022.

تسلّط هذه النتائج الضوء على الأوجه البنيويّة لانعدام المساواة المستمرّة، والتفاوت في تنفيذ السياسات، وأوجه القصور المستمرّة في شفافيّة البيانات.

في تشرين الأوّل/أكتوبر، أصدرنا بيانًا علنيًا في أعقاب نشر نتائج امتحانات البجروت للعام 2024. وعلى الرغم من أنّ نسبة الاستحقاق العامّة في الجهاز التربويّ العربيّ بلغت 78.3%، وهي أعلى بقليل من النسبة الإجماليّة في التّعليم العبريّ (77.8%)، شددنا على أن هذه المقارنة تشمل التّعليم الحريدي. وعند استثناء المؤسّسات الحريديّة، بلغت نسبة الاستحقاق في التّعليم العبريّ الرسميّ 86.8%، ما يكشف عن فجوة مستمرّة بنسبة 8.5%.

وخلال الفترة الواقعة ما بين أيلول/سبتمبر وكانون الأوّل/ديسمبر، عملنا على تعزيز الإطار المفاهيميّ والمنهجيّ لقاعدة البيانات من خلال مشاورات مهنيّة موجّهة. وبالتوازي مع ذلك، قمنا بجمع وتصنيف بيانات أوّليّة من الوزارات الحكوميّة والهيئات القانونيّة. وحيثما أمكن، جرى إدماج منظور مفصّل بحسب النوع الاجتماعي. كما جرى تحديد البنية الأوّليّة لقاعدة البيانات، بما في ذلك الفئات الموضوعيّة الأساسيّة (مثل القرار الحكوميّ رقم 550)، والتقسيم بحسب النوع الاجتماعيّ، وصلاحيات الوصول المتمايزة. ومن المتوقّع استكمال النسخة الداخليّة الأولى من المنصّة، المخصصة للتحقق الداخليّ والتحسين التدريجيّ، في مطلع عام 2026.

اللغة بوصفها ذاكرة جمعيّة وهويّة

نكرّس جهودنا، في لجنة متابعة قضايا التّعليم العربيّ، لتعزيز الهويّة الثقافيّة للطلّاب من خلال التركيز على اللغة العربيّة بعدّها مستودعًا للذاكرة الجماعيّة والتراث الفكريّ وتعريف الذات. وبناءً على ذلك، تضع جميع البرامج والمبادرات اللغة الأم عمدًا في صميم الخطاب التربويّ. ونحرص على أن يتم إعداد الاتصالات والمواد التّعليميّة والرسائل العامة باللغة العربيّة بشكل احترافيّ ودقيق.

في آذار/مارس، عقد ممثلو اللجنة لقاءً مع السيدة شيرين ناطور-حافي، مديرة قسم التّعليم العربيّ في وزارة التّربية والتّعليم. وتركّز اللقاء على بلورة استراتيجيّات عمليّة لتعزيز تعليم اللغة العربيّة في المدارس العربيّة، إذ جرى بحث التحدّيات البنيويّة والفرص المتاحة للنهوض بجودة تدريس العربيّة.

وفي كانون الأوّل/ديسمبر، وخلال أسبوع اللغة العربيّة، أطلقنا حملة توعويّة عبر وسائل التواصل الاجتماعيّ، وقد سلّطت هذه الحملة الضوء على الدور المركزيّ للغة العربيّة في تشكيل هويّتنا الجماعيّة، وشجّعت العائلات والطلّاب والأهالي على الاعتزاز بلغتهم والعمل على رعايتها وإثرائها.

حملة كانون الأول حول اللغة العربية في أسبوع اللغة العربية

وبالنظر إلى المستقبل، تعتزم اللجنة توسيع مبادراتها الرامية إلى تعزيز مكانة اللغة العربيّة في التّعليم، وقد اكتسب هذا التوجّه زخمًا متجدّدًا مع انتخاب الدكتورة هديل كيّال رئيسة للجنة، وهي حاصلة على درجة الدكتوراه في اللغة العربيّة وآدابها. وبالتعاون مع الطاقم المهنيّ في اللجنة، يجري تطوير مبادرات جديدة لتعزيز مكانة العربيّة كلغة المجتمع الفلسطينيّ الأصلانيّ.

صياغة الخطاب العام حول التّعليم العربيّ

شاركت لجنة متابعة قضايا التّعليم العربيّ في العديد من المؤتمرات والاجتماعات والطاولات المستديرة، إذ عرضت عملها ونهجها السياسيّ والاجتماعيّ أمام جمهور متنوّع.

وقدّمنا اللجنة وسلّطنا الضوء على التحدّيات التي يواجهها التّعليم العربيّ بوصفه تعليمًا لأقليّة، وذلك في عدد من الفعّاليّات، من بينها اجتماعا برنامج ماندل للقيادة الاجتماعيّة في الشمال، ومؤتمر برنامج «هممجدالور» متار لمُديري المدارس، واجتماع ائتلاف الصناديق للتربية من أجل الديمقراطيّة، واجتماع مديري مدارس يدًا بيد، واجتماع شبكة جفعات حبيبة.

وبالتعاون مع اللجنة القطريّة لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة، شاركنا في مؤتمر حول العدالة المناخيّة نظّمته مؤسسة «ياد هانديف».

كما شاركنا في طاولة مستديرة نظّمتها «أجيك–نيسبد»، وركّزت

المؤتمر الثالث حول المجتمع العربي والسياسة

على دور التّعليم في الوقاية من التدخين في المجتمع العربيّ.

وشاركنا أيضًا في المؤتمر الثالث حول المجتمع العربيّ والسياسة، الذي نظمته صحيفة هآرتس والصندوق الجديد لإسرائيل، إذ أسهمنا في جلسة تناولت العنف في المجتمع العربيّ بوصفه قضيّة سياسيّة.

كما نشرت لجنة متابعة قضايا التّعليم العربيّ عددًا من المنشورات عبر منصّاتها على وسائل التواصل الاجتماعيّ، وأصدرت بيانات علنيّة تناولت القضايا التالية:

عبّرت اللجنة عن دعمها للناشطة خلود أبو أحمد، بعد إلغاء محاضرتها في مدرسة حيفا الثانويّة تحت ضغط من نشطاء وطلّاب من اليمين، سواء عليها أو على إدارة المدرسة. وتشير هذه الحادثة إلى تعمّق السياسة الممنهجة الرامية إلى تقييد الحيّز المحدود والمتقلّص أصلًا للخطاب النقدي داخل الجهاز التربويّ في إسرائيل.

في 8 آذار/مارس 2025، وفي ظلّ استمرّار الحرب وتصاعد العنف في المجتمع العربيّ، أحيينا اليوم العالمي للمرأة من خلال بيان علني تناول التحدّيات المركّبة التي تواجهها النساء الفلسطينيّات في إسرائيل، لا سيما داخل الجهاز التربويّ. وأكدنا أن تعزيز قيادات نسائيّة وحماية أصوات العاملين في التّعليم يشكّلان عنصرين أساسيين في تعزيز صمود المجتمع وضمان جهاز تربويّ شامل ومنصف.

وفي الذكرى التاسعة والأربعين ليوم الأرض (1976)، أصدرنا بياننا السنويّ، مؤكّدين أهميّة إحياء المناسبات التاريخيّة الوطنيّة داخل المؤسّسات التربويّة العربيّة. وسلّطنا الضوء على الدور المحوري للأهالي ولجان أوّلياء الأمور في إشراك الأطفال في نقاشات حول الأرض، والهويّة، والتاريخ، والوعي المدنيّ، لا سيما خلال الأيام المدرسيّة الخاصة.

وفي الذكرى الخامسة والعشرين لهبّة أكتوبر 2000، أصدرنا بياننا السنويّ مؤكدين أهميّة الحفاظ على الذاكرة الجماعيّة داخل الجهاز التربويّ العربيّ. وأشرنا إلى أن إحياء الذكرى يجب ألا يقتصر على التذكّر فحسب، بل ينبغي أن يسهم في تعزيز الصمود، والانتماء، والعدالة، والوعي المدنيّ لدى الطلّاب. ومن خلال تشجيع الانخراط الواعي في قضايا التاريخ وتعليم قائم على الحقوق، جدّدنا التزامنا بتنشئة جيل قادر على التفكير النقدي والمشاركة الفاعلة في بناء مستقبل أكثر عدالة.

تعزيز الحقّ في التّعليم للطلّاب الملازمين للمنزل

يعمل السيد أحمد نجّار، وهو زميل في مؤسسة روتشيلد، متطوّعًا مع لجنة متابعة قضايا التّعليم العربيّ منذ أواخر عام 2024. وأحمد طالب طب في سنته الخامسة في جامعة تل أبيب، وقد أجرى بحثًا حول إعمال الحق في التّعليم للأطفال المرضى أو الملازمين للمنزل في المجتمع العربيّ.

في عام 2025، أجرى أحمد عمليّة مسح لبرنامج وزارة التّربية والتّعليم الداعم للطلّاب غير القادرين على الالتحاق بالمدرسة بسبب حالات طبيّة. وكان الهدف تقييم التطبيق العملي للبرنامج وتحديد العوائق والفجوات والتحدّيات التي تؤثر على إمكانيّة الوصول إليه وفعاليته. وقد كشف المسح عن عدد من الإشكاليات المركزيّة، من بينها: محدوديّة الوعي بالبرنامج لدى الأهالي والعاملين في الجهاز التربويّ؛ نقص الطواقم الناطقة بالعربيّة؛ صعوبات في استخدام البوابة الإلكترونيّة المخصصة للأهالي؛ محدوديّة المرونة في تلبية الاحتياجات التّعليميّة الفرديّة؛ ومتطلبات توثيق طبيّ تتجاوز ما ينصّ عليه القانون.

واستجابة لهذه النتائج، توجّهت لجنة متابعة قضايا التّعليم العربيّ بشكل رسمي إلى وزارة التّربية والتّعليم لطلب توضيحات وتعزيز التعاون بهدف استكمال التحقّق من نتائج المسح المهنيّ الذي أُنجز حتى الآن. ويهدف ذلك إلى تقليص العوائق القائمة، وتعزيز الإعمال الفعليّ للحقّ في التّعليم، وضمان حصول الطلّاب المرضى أو الملازمين للمنزل على دعم تعليميّ ملائم، ومستمرّ، وشامل.

جائزة الدكتورة هالة اسبانيولي

في أيلول/سبتمبر، منحت لجنة متابعة قضايا التّعليم العربيّ منحتين دراسيتين تخليدًا لذكرى الدكتورة هالة اسبانيولي، التي شغلت منصب رئيسة اللجنة في الفترتين 1995–2000 و2009–2012، وذلك تقديرًا لإسهاماتها المهنيّة الممتدّة في النهوض بالتّعليم ودعم تطوير المجتمع العربيّ في إسرائيل. وقد جرى تمويل المنحتين من قبل مؤسسة البيادر لدعم التّعليم العالي، وهما مخصّصتان لدعم طلّاب يدرسون لدرجتي الماجستير أو الدكتوراه

منحة د. هالة إسبانيولي، الباحثة الدكتورة شروق نعامنة-خطبا والدكتور عارف أبو قويدر، مع أعضاء لجنة التحكيم.

أو لمرحلة ما بعد الدكتوراه، في مجالات التّعليم، والهويّة الوطنيّة، والانتماء.

وافتتح الحفل رئيس اللجنة المنتهية ولايته، الدكتور شرف حسّان، بحضور رؤساء سلطات محليّة، وأعضاء اللجنة، وأكاديميين، وممثّلين عن مؤسّسة البيادر. وقد قُدمت المنحتان للدكتورة شروق نعامنة- خطبا وللدكتور عارف أبو القيعان، وذلك عقب عمليّة اختيار أجرتها لجنة تحكيم مهنيّة مستقلة. وتشغل الدكتورة نعامنة- خطبا منصب محاضِرة في قسم العمل الاجتماعيّ في كليّة صفد الأكاديميّة، كما تدير مركزًا علاجيًا إقليميًّا في عرّابة. أمّا الدكتور عارف أبو قويدر، فيعمل محاضرًا ومستشارًا أكاديميًا في الكليّة الأكاديميّة عكا وكليّة «كاي» للتربية، وهو يستكمل حاليًا زمالة ما بعد الدكتوراه في الجامعة العبريّة في القدس.

وتتقدّم لجنة متابعة قضايا التّعليم العربيّ وطاقمها بجزيل الشكر لجميع المتقدّمين، وأعضاء لجنة التحكيم، ومؤسّسة البيادر على دعمها السخي، ولعائلة الدكتورة اسبانيولي. ونتطلّع إلى استمرّار هذه المبادرة وتوسّعها بما يدعم الأجيال القادمة من الباحثين العرب.

في الإعـــلام

حـــول قانون المعلّمين

– سماح، برنامج „ساعة الحقيقة" على قناة مكان (شباط / فبراير)
https://www.facebook.com/share/1A4di9usKL/ -

– سماح، على قناة مساواة، (كانون الأوّل / ديسمبر)
https://www.youtube.com/watch?v=wHPGQg4MTRE

حول التشريعات والسياسات والاستراتيجيّات المناهضة للديمقراطيّة

– شرف على إذاعة الشمس (شباط/فبراير)
https://www.facebook.com/reel/3112501268913075 -

– شرف في مجلة صبرا (نيسان/أبريل)
https://www.youtube.com/watch?v=Ev19lCrnkPE&t=1s -

حول العنف في المجتمع العربيّ

– سماح في برنامج "48 دقيقة مع هاني طنوس" (أيار/مايو)
https://www.youtube.com/watch?v=ewL7gANcHzo -

حول حرب إيران

– سماح على قناة مساواة (حزيران/يونيو)
https://www.facebook.com/share/v/1AuA4KSpF8/ -

حول طاولة سخنين المستديرة

- سماح على قناة مساواة (آب/أغسطس)
https://youtu.be/yCHOpNKOXfY?si=Tln-KQ4nBYOi2QdH -

- موقع "سيحاة مكوميت" (آب/ أغسطس: https://www.mekomit.co.il/%D7%99%D7%A9-%D7%9E%D7%93%D7%99%D7%A0%D7%99%D7%95%D7%AA-%D7%91%D7%A8%D7%95%D7%A8%D7%94-%D7%9C%D7%94%D7%95%D7%AA%D7%99%D7%A8-%D7%90%D7%AA-%D7%94%D7%97%D7%99%D7%A0%D7%95%D7%9A-%D7%94%D7%A2%D7%A8%D7%91/

حول افتتاح العام الدراسي

- سماح في صحيفة الاتحاد (آب / أغسطس)
https://www.facebook.com/share/p/175pLMVYNs/?mibextid=wwXIfr -

- سماح على راديو ناس (آب / أغسطس)
https://www.facebook.com/share/v/1CLFh1Tq6A/ -

- سماح على قناة مكان (آب / أغسطس)
https://www.facebook.com/watch/?mibextid=wwXIfr&v=708982162155295&rdid=an8CqVVGdQjSIreq -

حول التّعليم كأداة للحد من انعدام المساواة

- شرف على إذاعة الشمس (آب/أغسطس)
https://www.youtube.com/watch?v=cOZ45xZ3C_4 -

- راجي على قناة مساواة (أيلول/سبتمبر)
https://www.youtube.com/watch?v=UuB2gl_mS_A -

حول انتخابات رئاسة اللجنة

- هديل على قناة مساواة (أيلول/سبتمبر)
https://www.youtube.com/watch?v=P_MNNpIXnIc -

حول مكانة التّعليم العربيّ في إسرائيل

– سماح في ستوديو بكرا (كانون الأوّل/ديسمبر)
https://www.facebook.com/share/v/1C5VaG8CgU/?mibextid=wwXIfr -

طاقم لجنة متابعة قضايا التّعليم العربيّ

الدكتورة سماح الخطيب-أيوب، المديرة العامة

تشغل الدكتورة سماح الخطيب-أيوب منصب المديرة العامة منذ كانون الثاني/يناير 2024، وتشرف على الأنشطة الاستراتيجيّة والمهنيّة للجنة. وهي حاصلة على درجة الدكتوراه في القانون، وعلى درجة الماجستير في القانون العام وحقوق الإنسان من الجامعة العبريّة في القدس. وقد ركّزت أبحاثها على الحقوق الجماعيّة والحكم الذاتي التربويّ للأقليّة الفلسطينيّة في إسرائيل. تمحور السؤال البحثي في أطروحة الدكتوراه حول المسوغات القانونية والأخلاقية لحق الأقلية الفلسطينية، بوصفها أقلية قومية أصلانية، في إقامة جسم تمثيلي داخل الدولة، وذلك بإشراف البروفيسور ألون هارئيل في كلية الحقوق، والدكتور إسحاق برودني في كلية العلوم السياسية في الجامعة العبرية في القدس. وعلى مدار العقد الماضي، عملت منسّقة للعمل الترافعي في "سيكوي–أفق"، حيث أعدّت أوراق سياسات وعملت لتغيير سياسات ومرافعة أمام وزارات حكوميّة ومؤسّسات عامة. كما قدّمت الدعم للسلطات المحليّة العربيّة، وشاركت في نقاشات الكنيست، وائتلافات المجتمع المدنيّ، والعمل الإعلامي الترافعي. وقبل ذلك، عملت محامية في اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، حيث أعدّت التماسات إلى المحكمة العليا طعنت في أساليب تحقيق واعتقال غير قانونيّة.

جَنفيف نادو - تطوير الموارد

تتولّى جَنفيف نادو إدارة تطوير الموارد في اللجنة منذ عام 2021. وتمتلك خبرة تزيد عن 15 عامًا في النهوض بحقوق الفلسطينيّين وتوسيع الحيّز الديمقراطي ضمن منظّمات المجتمع المدنيّ في إسرائيل وفلسطين. وتتخصص في بناء الشراكات الاستراتيجيّة، وتعزيز الاستدامة المؤسسيّة، وحشد الدعم الدولي للتعليم العربيّ والعمل الترافعي الجماعي.

يثرب سعيد – دعم إداري

تشغل يثرب سعيد منصب المساعدة الإداريّة في اللجنة منذ عام 2022، حيث توفّر دعمًا تنظيميًا وتشغيليًا أساسيًا للفريق والإدارة. وتسهم في تنسيق الأنشطة، وإدارة العمليّات الداخليّة، والتعامل مع الاتصالات، بما يضمن سير العمل اليومي للجنة بسلاسة.

المحامي عوني بنا – مستشار قانوني

يُعدّ المحامي عوني بنا من أبرز المحامين الفلسطينيّين في مجال حقوق الإنسان، ويتمتع بخبرة واسعة في الدفاع عن حقوق المواطنين العرب. ويركّز عمله القانوني على السياسات التمييزيّة التي تؤثر على الأقليّة العربيّة، بما في ذلك قضايا الأرض والمسكن، والحقوق المدنيّة. وقد مثّل عددًا من القضايا البارزة أمام المحكمة العليا. وإلى جانب عمله القانوني، ينشر مقالات ويقدّم محاضرات في مجالات التّعليم، والحريات المدنيّة، وحقوق الأقليات. ويدير مكتب محاماة خاص في الناصرة متخصص في القانون الإداري والدستوري وقانون العمل.

نرمين موعد – منسّقة الإعلام

تشغل نرمين موعد منصب منسّقة الإعلام في لجنة متابعة قضايا التّعليم العربيّ منذ عام 2024، حيث تتولّى الإشراف على الاستراتيجيّة الإعلاميّة والتواصل العام. وقبل ذلك، نسّقت مشاريع لرصد التحريض في الإعلام الإسرائيليّ. وقد بدأت مسيرتها في الصحافة عام 2009 مع موقع "بكرا"، حيث تنقّلت بين مهام إعداد التقارير، وتحرير الأخبار، وإنتاج البرامج، والتنسيق الإعلامي ضمن منظّمات المجتمع المدنيّ. وقد راكمت من خلال هذه التجارب خبرة واسعة في العمل الإعلامي الترافعي والتواصل الاستراتيجي.

إيناس خطيب – محلّلة بيانات

انضمّت إيناس خطيب إلى اللجنة في عام 2025 كمحلّلة بيانات، حيث تسهم في تعزيز مجالات البحث وتحليل الميزانيات والعمل الترافعي القائم على الأدلة. وتشارك حاليًا في مبادرة "المسدس على طاولة المطبخ"، وكانت قد عملت سابقًا لمدة 12 عامًا في "مدى الكرمل – المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة"، حيث بحثت في السياسة والاقتصاد في إسرائيل، ونسّقت مشاريع، وأدارت إنتاج الأبحاث، وأسهمت في الكتابة الأكاديميّة.

روان قدسي – مديرة برامج

تتمتع روان قدسي بخبرة تمتد لأكثر من عقد في مجالات التوظيف، والتنسيب، وتنسيق المشاريع. وانضمّت إلى طاقم لجنة متابعة قضايا التّعليم العربيّ في عام 2025 لتتولّى إدارة برامج، من بينها برنامج "التصدّي لانتهاكات حريّة التعبير في الجهاز التربويّ العربيّ في إسرائيل". وقبل ذلك، عملت لمدة سبع سنوات في "تسوفن–تشبيك"، حيث ترقّت إلى منصب رئيسة قسم التوظيف، وقادت فريقًا مكوّنًا من خمسة أفراد، وأشرفت على برامج التنوع والشمول (**D&I**) في مجال التكنولوجيا المتقدمة. وتشمل خبرتها استقطاب الكفاءات التقنيّة، وإدارة عمليّات التوظيف بشكل متكامل، وتنظيم فعاليات واسعة النطاق، مثل معارض التوظيف الافتراضيّة ومؤتمرات المسار المهنيّ للنساء. وهي حاصلة على درجة البكالوريوس في الإدارة والتّربية، إلى جانب شهادات تخصصيّة في تيسير المجموعات.

رسالة من شرف

كلمة شكر ووداع: معًا لتعزيز الشراكة والمسؤوليّة

ينتابني حزن عميق وأنا أكتب هذه الكلمة الوداعيّة في ظل استمرّار الحروب والعدوان والاحتلال وما تخلفه من دمار ومعاناة، وهي حروب تسلب آلاف الأطفال حقهم في الحياة والتعلّم. وفي مثل هذه اللحظات لا يسعنا إلا أن نرفع أصواتنا من أجل إنهاء معاناة الأبرياء جميعًا والعمل لتحقيق السلام.

كما أشعر بقلق شديد إزاء تعاظم ظاهرة الجريمة المنظمة وتأثيرها على مجتمعنا عمومًا، وعلى قطاع التّربية والتّعليم والشباب خصوصًا. إن مواجهة هذه الظاهرة تتطلب تغييرًا جوهريًا في التوجهات والسياسات التربويّة بما يسهم في حماية طلابنا وشبابنا ومنع سقوطهم في شبكات الجريمة المنظمة.

مع انتهاء فترة رئاستي للجنة، والتي استمرّت نحو ثماني سنوات، أودّ أن أشكر جميع الشركاء الذين ساهموا في قيام اللجنة بمسؤولياتها خلال مرحلة مليئة بالتحديات. وأخصّ بالذكر المتطوعين والمتطوعات، ومؤسسات المجتمع المدني، والمجلس التربويّ العربيّ، ومديري أقسام التّربية والشبيبة ومنتديات المعلمين، ولجان الأهالي، والسلطات المحليّة العربيّة، واللجنة القطريّة لرؤساء السلطات المحليّة، ولجنة المتابعة العليا، والنواب العرب في الكنيست، وخصوصًا أعضاء لجنة التّربية.

كما أتوجّه بشكر خاص لأعضاء الإدارة وطاقم اللجنة، وللمديرين العامين الثلاثة الذين أداروا عملها خلال هذه السنوات، وللمتطوعين الدائمين من تربويين وباحثين وقانونيين وناشطين وغيرهم، الذين ساهموا في بلورة توجهات اللجنة. كما أشكر كل من دعم

اللجنة ماليًا من صناديق داعمة وداعمين من داخل مجتمعنا.

رغم ميزانياتها الضئيلة وطاقمها الصغير المتفاني، وبفضل هذه الشراكات، استطاعت اللجنة إدارة فترات الطّوارئ ومواجهة تحديات كبيرة، وتحقيق بعض التقدم في تحصيل الحقوق ومعالجة عدد من القضايا. ومع ذلك، ما زال الطريق الذي بدأته هذه اللجنة قبل نحو 42 عامًا طويلًا لنيل كامل حقوقنا الفرديّة والجماعيّة في المجال التربويّ والتّعليميّ.

وفي ختام كلمتي، أودّ أن أوجّه بعض الرسائل:

حافظوا على لجنة متابعة قضايا التّعليم وقوّوها، فوجود لجنة مهنيّة وتمثيليّة ناشطة منذ أكثر من أربعة عقود هو كنز حقيقي لمجتمعنا .

لنواصل العمل على تنظيم مجتمعنا وتحمل المسؤوليّة عن واقعنا، ففي مجتمعنا قدرات كبيرة ينبغي أن تمارس دورها القيادي البنّاء.

تبنّي خطاب يركز على بناء الإنسان وتحقيق العدالة في التّعليم، خاصة لأبناء الطبقات المسحوقة، مع تعزيز القيم الإنسانيّة والهويّة والانتماء والصمود في وطننا. علينا ألا ننتظر التغيير من فوق، بل أن نصنعه نحن من القاعدة، بتحمّل مسؤوليتنا والعمل معًا لبنائه، إلى جانب مواصلة نضالنا من أجل تغيير السياسات.

إن صورة المستقبل التي نطمح إليها في الحقل التربويّ يمكننا أن نبنيها بأنفسنا إذا آمنا بقدراتنا وتمسكنا بحقوقنا.

تمنياتي لرئيسة اللجنة المنتخبة د. هديل كيال النجاح في مهامها.

الشركاء والداعمون

مع انتهاء عام 2025، نود أن نعرب عن خالص امتناننا لجميع شركائنا وداعمينا.
لقد كان ثقتكم ودعمكم لا يقدّران بثمن، إذ مكّناّنا من مواصلة جهودنا لتعزيز التعليم العربي في البلاد، وبناء الأسس اللازمة للنهوض بالحقوق الجماعية الفلسطينية ومواجهة أوجه التمييز البنيوي في صميم الواقع التعليمي والتربوي العربي في البلاد.

Bader Philanthropies – Mubadarat

The New Israel Fund

Disrupt Foundation

The Social Venture Fund

European Endowment for Democracy

The US Embassy

The Afifi Group

Citizens Build a Community – Yad Hanadiv

للانضمام إلى دعم النضال المستمر من أجل مستقبل أطفالنا

لجنة متابعة
قضايا التعليم العربي
The Follow Up Committee on Arab Education
ועדת המעקב לענייני החינוך הערבי

جمعية متابعة قضايا التعليم العربي (ج.م)
העמותה למעקב לענייני החינוך הערבי (ע»ר)
The Follow Up Committee on Arab Education (R.A.)

Charity Number: 580211936

لمتابعة نشاطات اللجنة الجارية:

https://arab-education.org/
https://www.facebook.com/FUCAE1984
https://www.instagram.com/fucae.naz/